الفصل الثانى

وهم الليبرالية
فى الوطن العربى(*)

(*) بحث منشور فى: مجلة الدراسات العليا، تصدر عن أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس، ليبيا، صيف ١٩٩٩، ص ص ٧ - ٢٠. وسبق نشره فى مجلة: المنار، القاهرة، العدد ٦٦، يونيو ١٩٩٠، ص ص ٦٤ - ٧٣.

يواجه الفكر العربى فى المرحلة الراهنة مجموعة من الالتباسات الرئيسية، ومن بين أهم هذه الالتباسات ما يتعلق بالديمقراطية، وبمشكلة السلطة السياسية عمومًا، حيث يطرح - من بين ما يطرح - الخيار الليبرالى لصياغة مستقبل النظم السياسية العربية.

ويزداد الطابع المربك - بل والتضليلى إذا صح هذا التعبير - للالتباس «الليبرالى» إذا علمنا أن دعاة ذلك الخيار لا يحددون «المفهوم» الدقيق لما يدعون إليه... ولذا يدور الجدل فى دائرة أقرب ما تكون إلى «حوار الصم» حيث لا يدرى كل طرف على وجه القطع ما يريده الطرف الآخر...

ومن هنا تواجهنا اليوم مشكلة الحوار حول قضية مجهولة، أو بالأحرى مجهلة، فلا نجد مناصًا من ثم، من أن نحدد ما نتصوره المقصود بمصطلح الليبرالية فى الاستخدام السياسى الجارى على المستوى العربى عمومًا، والمصرى خصوصًا، فماذا تعنى الليبرالية فى هذا المدلول؟

بغض النظر عن الغموض والتضارب، فى الأقوال المنشورة والكتابات والممارسات، يمكن القول إن الدعاة الحاليين يحيلون - سواء بطريقة صريحة أو ضمنية - إلى إطارين مرجعيين، أحدهما أصيل والثانى منعكس عنه:

فأما الإطار المرجعى الأصيل (Frame of Reference) فإنه يتعلق بما يسمى الليبرالية الغربية، أى الحرية السياسية والفكرية والسياسية والاقتصادية فى النظم الرأسمالية للدول الغربية الرئيسية، ولا سيما على المحور «الأطلنطى الشمالى» وبصفة أخص: الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية.

وتتم الإحالة إلى الفكر الليبرالى الرأسمالى حينًا، وإلى التطبيق العملى أو الممارسة السياسية والاقتصادية أحيانًا.

وأما الإطار المرجعى المنعكس فإنه ينصب على مسار (لا مصير) التيار «الليبرالى» فى الحياة الفكرية والسياسية العربية المعاصرة، وخاصة منذ أوائل القرن العشرين، للإشارة إلى ما تضمنه من إيحاءات وما قدمه من فرص وإمكانيات.

ويصل التيار الليبرالى العربى المعاصر، والراهن، من تقص لهذين الإطارين المرجعيين إلى محصلة يصرح بها طورًا، ويضمرها من غير تصريح طورًا آخر - وهذه المحصلة يمكن التعبير عنها كما يلى:

هاكم ما أسفرت عنه الليبرالية فى الغرب (وفى اليابان) وما أفصحت عنه أو ما كان يمكن أن تفصح عنه فى بلادنا - أفلا يشفع لنا هذا وذلك فى أن ندعو إلى ذات الليبرالية؟

وبمنطق المقابلة يذكر «الليبراليون» العرب أو بعضهم: هاكم ما أسفرت عنه الشمولية فى بلدان تنكبت طريق الديمقراطية الليبرالية أو الليبرالية الديمقراطية أو «الرأسمالية» فى كلمة واحدة، سواء باسم الاشتراكية أو باسم القومية - أفلا يسمح لنا هذا بالدعوة إلى طرح الاشتراكية والنزعة الوحدوية العروبية جانبًا...؟

أما ماذا تضمنته الليبرالية الغربية ثم العربية، على وجه التحديد، فهذا ما يستكف الليبراليون المعاصرون عن الخوض فيه، ولا سيما فى العمق، ويفضلون السير فى المياه الضحلة انتظارًا لما تسفر عنه حركة الأمواج.

وإن «استنطاق» الليبراليين بالإضافة إلى «منطوق» الدعوة يمكن أن يصل بنا إلى العناصر الآتية فى المفهوم المفترض لليبرالية لدى القسم الغالب من دعاتها العرب:

١ - علاقة التلازم الطبيعى بين اقتصاد قائم على حرية المشروع الخاص (الرأسمالية) وسياسة قائمة على حرية الأفراد فى الممارسة السياسية وفى تشكيل السلطة المعبرة عن صوالحهم، (الديمقراطية)، ومجتمع قائم على التوافق الحر بين مصالح الأفراد اقتصاديًا وسياسيًا (الليبرالية). وهكذا تبدو الرأسمالية والديمقراطية والليبرالية حلقات ثلاثة منظومة فى عقد متسلسل واحد، دون خلل.

٢ - إن الليبرالية تغذى نفسها بنفسها، وتحمى ذاتها، وإن علاج مشكلة الليبرالية هو المزيد من الليبرالية، فهى إذ تنطلق من حرية الأفراد وسيادة الشعب وإرادة الأمة، تقدم أكبر ضمانة لاستمرارها من وعى الأفراد والمجتمع.

٣ - الليبرالية نقيض التمييز الاجتماعى والصراع الطبقى، فهى تضمن الحرية للجميع دون تفرقة، والحرية بهذه المثابة مدخل التقدم الاقتصادى والاجتماعى.

٤ - الحرية الليبرالية تنفى الاستبداد من أية أطراف أجنبية عنها، وبخاصة من طرف الدولة أو أية جماعات منظمة ذات منحى إلى «العنف».

٥ - ولهذا فإن مدخل الليبرالية له بوابتان: سلبية وإيجابية، فأما البوابة السلبية فهى استبعاد كل من تدخل الدولة وتسييس الدين ومطالب الطبقات الاجتماعية بالعدالة. وأما البوابة الإيجابية فهى ضمان حرية التنظيم السياسى، وتوازن السلطات، وانتخاب برلمان ممثل تمثيلا صحيحًا للجماعات ذات الحق فى الاقتراع، كل ذلك طبقًا لقانون أساسى (دستور) يضع

القواعد العليا للنظام الداخلى، وقوانين فرعية تكفل الحرية المدنية والفكرية والسياسية للمواطنين.

وهدفنا فى هذا المقال هو وضع الافتراضات الخمس السابقة على المحك، عن طريق العودة إلى إطارها المرجعى، لاستكشاف ما إذا كانت تقوم على الحقيقة أم الوهم.

ولنبدأ بالإطار المرجعى الغربى:

الليبرالية فى مسار التطور التاريخى للغرب:

ونذكر هنا الحقائق الرئيسية التالية:

١ - لم يرتبط ظهور الرأسمالية والثورة الصناعية فى أوروبا بالليبرالية، بل تم الانتقال إلى الرأسمالية والصناعة من خلال ما يسمى (بالدولة الاستبدادية) - حيث حلت الملكيات المطلقة محل الدويلات الإقطاعية المرتبطة مع الكنيسة، وحيث قامت أنظمة سياسية جديدة على جناحين من العلمانية (فصل الدين عن الدولة) والقومية[١].

وليس هذا فقط، بل لقد كان للنبلاء الإقطاعيين دور رئيسى فى تأمين الانتقال إلى الرأسمالية فى بعض الدول كبريطانيا، من خلال سيطرتهم على الريع العقارى وتحويله إلى رأسمال صناعى. ويفسر هذا استمرارية الدور السياسى للأرستقراطية التقليدية البريطانية فى النظام السياسى الذى هيمنت عليه البرجوازية من بعد.

أما فى دول أخرى مثل روسيا وألمانيا (واليابان) فقد كان للدولة دور حاسم، حيث كانت الثورة الصناعية، وخاصة فى ظل بسمارك - ثورة من أعلى - على حد تعبير ماركس وانجلز[٢].

٢ - إن الرأسمالية لم تشهد فى الحقيقة تطورًا برجوازيًا صرفًا، على حد ما روج البعض، وإنما قد يمكن القول إنها تطورت فى ظل تركيبات اجتماعية مختلفة، أدت فى ظلها قوى

---

(١) انظر: فردريك هرتز، القومية فى التاريخ والسياسة، ترجمة عبدالكريم أحمد، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٨.

وانظر: محمد عبدالشفيع عيسى، قضية التصنيع فى إطار النظام الاقتصادى العالمى الجديد، دار الوحدة، بيروت، ١٩٨١، ص ص ٥٧ - ٦٠.

(٢) نيكوس بولانتزاس، السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية، ترجمة عادل غنيم، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٨٩، ص ص ٢٠٩ - ٢٤٤ ص ٢٤٠.

الملاك الزراعيين الصغار، والمنتجين السلعيين الصغار عمومًا، دورًا مهمًا فى فرنسا مثلا.. ولهذا لا يستقيم القول بأن البرجوازية قد حققت ثورتها الليبرالية «الصافية» بعد انتصارها النسبى على الإقطاع القديم.

ولا تعبر الثورة الفرنسية من ثم عن تطور رأسمالى أو برجوازى خالص (كما لم تكن الدولة فى فرنسا فى تلك اللحظة وفى ظل تلك الظروف تعبيرًا عن نجاح الثورة البرجوازية المهيمنة، بل كانت دولة الفلاحين والبرجوازية الصغيرة)[١].

أما فى ألمانيا فقد تحالفت البرجوازية مع البرجوازية الصغيرة، فى إطار من هيمنة جهاز الدولة، واستمرار الدور السياسى للنبلاء الإقطاعيين (مما أدى إلى الدور الخاص للجيش، والبيروقراطية السياسية فى تطور البلاد، وهو ما يفسر إلى حد بعيد نشوء النازية بعد ذلك)[٢].

وبهذا المعنى لا تعتبر الفاشستية غريبة عن الرأسمالية، ففى ظل الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية تتدهور الديمقراطية الشكلية (وتأخذ الفاشية على عاتقها نجدة الرأسمالية من الورطة التى وقعت فيها)[٣].

٣ - إن الليبرالية لم تملك ولا تملك فى أى وقت - قوة حفظ الذات self maintenance... فالحقيقة أن التطور الاقتصادى والاجتماعى للنظام الرأسمالى قد انتقل من عهد المنافسة (فى القرنين السابع عشر والثامن عشر، ومعظم القرن التاسع عشر) إلى عهد هيمنة الاحتكارات وخاصة منذ الربع الأخير للقرن التاسع عشر، وحلت رأسمالية الاحتكارات محل الرأسمالية التنافسية.

ومع تزايد دور الدولة فى النشاط الاقتصادى بفعل تطورات الأزمة الاقتصادية العالمية (الكساد الكبير ١٩٢٩ - ١٩٣٣) ثم الحرب العالمية الثانية وآثارها - تلاحم دور الدولة مع دور الاحتكارات بحيث برز مفهوم جديد معبر عن طبيعة النظم الاقتصادية الاجتماعية فى العالم الرأسمالى هو مفهوم (رأسمالية الدولة الاحتكارية)[٤].

---

(١) المرجع السابق، ص ٢٣٥.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٤٢.

(٣) هارولد لاسكى، الدولة نظريًا وعمليًا، سلسلة دار المعارف بمصر، رقم ٦١، دار المعارف بمصر، دون تاريخ ص ١٤٠.

(٤) بول باران، وبول سويزى، رأس المال الاحتكارى، بحث فى النظام الاقتصادى والاجتماعى الأمريكى، ترجمة حسين فهمى مصطفى، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٩٧١، ص ص ١٥ - ١٩.

وهكذا فقد الاقتصاد الرأسمالى شفافيته، وفقدت قوى السوق الحرة دورها الذى تبلور فى شعار آدم سميث (حرية العمل والمرور والتجارة) فى أواسط القرن الثامن عشر، وكانت الوسائط الجديدة فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية (الاحتكارات وجهاز الدولة) خير معبر عن المرحلة الجديدة التى فقدت فيها الليبرالية التقليدية أو الصافية جاذبيتها النظرية، ودع عنك مصداقيتها العملية.

٤ - إن الليبرالية إذ تقيم دعواها النظرية على الفردانية Indivdualism (أولوية مصلحة الفرد وحريته سياسيًا واقتصاديًا)فإنها تحاول طمس حقائق الانتماء الاجتماعى - الطبقى - للأفراد، وتظهر الممارسة السياسية - وخاصة الانتخابات - وكأنها سلوك فردى لا يمت بصلة لواقع التمييز الاجتماعى والصراع الطبقى.

وإن السيطرة السياسية الطبقية لا تظهر فى أية مؤسسة من مؤسسات الدولة كعلاقة سياسية بين طبقات حاكمة وطبقات محكومة، فالأمور تسير فى هذه المؤسسات كما لو لم يكن للصراع الطبقى فيها وجود، ولكن الحقيقة أن ذلك يرجع إلى وظيفة الدولة الرأسمالية الممثلة فى إشاعة التفكك فى صفوف الطبقات المحكومة مع التصدى لتنظيم الطبقات الحاكمة سياسيًا والحيلولة دون دخول الطبقات المحكومة إلى ساحتها كطبقات بينما تدخل الطبقات الحاكمة إلى ساحتها كطبقات بالذات[١].

الخلاصة أن الليبرالية تنفى الطبقات فى الفكر، أو الشكل السياسى، وهو ما يؤكد فى الواقع الموضوعى انتماءها الطبقى المحدد، إذ إن إنكار وجود الطبقات هو فى حد ذاته موقف طبقى، فهى غير محايدة اجتماعيًا، إذ تميل إلى تأكيد مصلحة القوى الاجتماعية المسيطرة وإخفاء جوهرها (الطبقى).

٥ - إن (الدعوة) الليبرالية - وخاصة فى «طبعتها» العربية - تقوم على أساس استبعاد الدور الكثيف للدولة ، بل وتدخل الدولة عمومًا، ولكن هذا يناقض خط تطور (الدعوة) الليبرالية فى الغرب الرأسمالى نفسه، فالحقيقة أن الفكر السياسى الغربى الحديث قد بدأ بالدولة، وينتهى الآن بالدولة أيضًا. فقد بدأ من خلال مدرسة القانون الطبيعى (هوبز - لوك) بتبرير وجود الدولة والحاكم والسلطة المركزية.

وإذا كان هوبز (١٥٨٨ - ١٦٧١) يدافع عن قضية الحكم المطلق فليس ذلك باسم الحق

---

(١) نيكوس بولانتزاس، مرجع سابق، ص ص ٢٥٢ - ٢٥٣.

الإلهى للملوك كما كان الحل فى ظل الملكيات المطلقة سابقًا، بل باسم مصلحة الأفراد، وباسم البقاء والسلم: نظرًا للطبيعة المتوحشة والصراعية للحياة الإنسانية[1].

أما جون لوك (١٦٣٢ - ١٧٠٤) فقد دعا إلى ضرورة الحكم والسلطة، ولكن ليس انطلاقًا من تشاؤمية هوبز وإنما من نظرة تفاؤلية للطبيعة البشرية إذ يرى (حالة الطبيعة حالة سلمية) و(أن هذه الطبيعة تدعو إلى إقامة حكم فعال، وإلى أن تنحنى الفردانية أمام الأغلبية)[2]. هذا مع التأكيد على أن جون لوك برر الثورة أيضًا إذا لم تلتزم السلطة العليا بالحكم وفقًا للقوانين القائمة والمتعارف عليها[3].

وهكذا بدأ الفكر السياسى الغربى الحديث بتأكيد ضرورة الدولة ودورها الرسمى فى المجتمع البشرى والمدنى. وفى منتصف الطريق، وخاصة فى القرن الثامن عشر، دشنت النظرية الاقتصادية الكلاسيكية على أيدى روادها - وخاصة آدم سميث وريكاردو - الليبرالية الاقتصادية القائمة على الحرية الفردية الخالصة واستبعاد تدخل الدولة والارتكان إلى الآليات التقليدية لقوى العرض والطلب. ولكن حرية التنافس أفضت إلى سطوة الاحتكارات، ونمت القوة الاقتصادية والسياسية للشركات الرأسمالية العملاقة، ونجم لون من عدم التكافؤ بين الطبقة المالكة لرأس المال الصناعى والمالى والتكنولوچى وبين سائر القوى الاجتماعية، برغم ارتفاع معدلات النمو الاقتصادى واتساع نطاق الرفاهية. ولقد أدى عدم التكافؤ المذكور إلى ظواهر اقتصادية سلبية مثل ظاهرة (نقص الاستهلاك)، مما أدى إلى تفاقم الأزمات الاقتصادية الدورية وخاصة أزمة الكساد الكبير فى الثلاثينيات، مما أدى إلى تدشين مذهب (تدخل الدولة) فى الحياة الاقتصادية، فكريًا على يد كينز، وعمليًا على يد روزفلت فى الولايات المتحدة الأمريكية.

ولقد تحولت الليبرالية الغربية إلى تأييد تدخل الدولة سعيًا إلى تلطيف حدة الصراعات الاجتماعية ومساعدة الفقراء وتوسيع برامج الرفاعية الاجتماعية، وأهم مثال على ذلك االيبرالية الأمريكية التى (تدعو نظريًا إلى مجتمع تنافسى بقدر الإمكان، تتوفر فيه المنافسة الاقتصادية وحرية الرأى، وحيث تتدخل الدولة لتحمى العاملين بأجر والفقراء، ببرامج

---

(١) جان توشار وآخرون، تاريخ الفكر السياسى، ترجمة د. على مقلد. الدار العالمية، بيروت، ١٩٨٣، ص ٢٦١.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٩٦.

(٣) جون لوك، الحكومة المدنية وصلتها بنظرية العقد الاجتماعى لجان جاك روسو، سلسلة اخترنا لك، رقم ٨١ القاهرة، بدون تاريخ ص ١١١.

الرفاهية وبالضرائب، وتحول دون سطوة الاحتكار)[١].

ويتمثل هذا التحول فى الفكر الليبرالى الغربى فى الانتقال من مذهب (المنفعة) عند (جون ستيورات مل) إلى مفهوم (العدل) عند جون رولز. فقد قام جون ستيورات مل (١٨٠٧ - ١٨٧٣) جريًا على نهج أستاذه «بنثام» بتشييد فكره السياسى والفلسفى على مفهوم المنفعة، ونظر إليها باعتبارها أساس الأخلاق، أى منفعة الفرد وسعادته[٢].

ومع بروز التناقضات الاقتصادية والاجتماعية فى ظل رأسمالية الاحتكارات وأزماتها الدورية، تأكدت فى الفكر الليبرالى الأمريكى ضرورة تحقيق قدر من العدل النسبى، وبرزت أعمال فكرية ناقدة لمذهب المنفعة (غير أن أقوى جوانب النقد وأكثرها تحديًا لهذا المذهب يتمثل فى التعارض بين اعتبارات المنفعة واعتبارات العدل حيث يؤدى الأخذ بالمنفعة فى كثير من الحالات إلى تبرير الظلم)[٣] وهنا ظهر (جون رولز) وخاصة كتابه (نظرية فى العدل) الذى صدر عام ١٩٧٢، والذى استهدف (تقديم أساس نظرى متماسك لمفهوم العدل، أساس يمكن طرحه كبديل لما يقدمه لنا مذهب المنفعة العامة)[٤].

وهكذا فإن الليبرالية بمعنى الحرية الفردية واستبعاد تدخل الدولة لم تعد قائمة فى الغرب نفسه، فكريًا وعمليًا. ماذا نقول؟ بل لقد أصبحت الليبرالية هى المدافع الأكبر عن تدخل الدولة لحماية الحرية الفردية و(فقراء الأفراد)... وقد لقيت الليبرالية بهذا المعنى دفعة فى الفترة التالية للحرب العالمية الثانية وحتى أوائل السبعينيات تقريبًا من جراء الحاجة إلى إنعاش الاقتصاديات الغربية الرأسمالية ابتداء من تنشيط الطلب الفعلى ولو بزيادة النفقات الاستهلاكية للفقراء إلا أن أزمة التضخم الركودى فى الاقتصاديات الغربية فى السبعينيات والثمانينيات، قد أدت إلى انتعاش الأفكار الداعية إلى كف تدخل الدولة والحد من برامج

---

(١) Kart W. Deutsch. Politics and Governmenment, Houghton Miffln Company, 1980, p 261.

(٢) د. توفيق الطويل، جون ستيوارت مل، سلسلة نوابغ الفكر الغربى، رقم ٦، دار المعارف، القاهرة، بدون تاريخ، ص ص ١٢١ - ١٢٧.

وانظر أيضًا: جون ستيوارت مل، حول الحرية، سلسلة اخترنا لك، رقم ٦٤، القاهرة، بدون تاريخ.

(٣) صمويل كورفيتز، جون رولز، نظرية فى العدل، فى: أنطوانى دى كرسبنى وكنيث مينوج، أعلام الفلسفة السياسية المعاصرة، ترجمة ودراسة د. نصار محمد عبدالله، سلسلة الألف كتاب الثانى. رقم ٦٠ الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٨ف، ص ص ١٠٩ - ١٢٦، ص ١١٢.

(٤) المرجع السابق ص ١١٠.

وانظر أيضًا: نصار عبدالله،،رولز المأزق الليبرالى فى: المنار، العدد ٦٠، ديسمبر ١٩٨٩، ص ص ٦٦ -٧١.

وكذلك لنفس المؤلف: فلسفة العدل الاجتماعى، سلسلة كتاب الهلال، فبراير ١٩٨٧.

الرفاهية الاجتماعية والتركيز بدلا من ذلك على زيادة النفقات العسكرية وتصعيد سباق التسلح وتنشيط القطاع الخاص الرأسمالي. وتلتئم هذه الأفكار في الصيغة المسماة باتجاه (المحافظين الجدد New - Conservatives دعاة ما يسمى (الليبرالية الجديدة) وهكذا شهد العقدان الأخيران انزواء الليبرالية (المعدلة) مقابل انتعاش المحافظين الجدد (رونالد - ريجان - تاتشر.. إلخ) مع حلول الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية محل الأحزاب الشيوعية والليبرالية في آن معًا في بعض المواقع.

لقد أصبحت الساحة تتنازعها قوتان رئيسيتان: المحافظون الجدد، والاشتراكيون الديمقراطيون. وكانت القوة الأولى هي الأكثر قوة والأوفر نشاطًا حيث تدعو إلى (عدم تدخل الدولة وتستعين بمبادئ جون لوك عن الملكية الخاصة المقدسة، وحرية العمل والمرور والتجارة عند آدم سميث، وفكرة «البقاء للأقوى» المأخوذة عن الداروينيين، مع مسحة دينية وعنصرية تفرق بين البيض على السود كما تعلى قيمة الاستقرار على قيمة المشاركة السياسية وتقلل من أهمية برامج الرفاهية وتنتهج سياسات القوة في المجال الخارجي)[1].

والمفارقة الظاهرة هنا هي أن الليبرالية في الغرب كانت تحولت إلى مذهب تدخلي (حتى ظهور المحافظين الجدد)، بينما جنحت الاتجاهات الرجعية المحافظة إلى تحبيذ الحرية الاقتصادية الخالصة باعتبارها (الشفرة السرية) لإطلاق يد الرأسمالية في الاقتصاد القومي والاقتصاد العالمي. ويبدو أن الليبرالية العربية محافظة بهذا المعنى، إذ كفت على أن تكون ليبرالية بالمدلول الغربي المعاصر (قبل ظهور «الليبراليين الجدد»)، ولهذا نراها تدعو بكثافة إلى إطلاق حرية المشروعات الخاصة وتقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ولا تلقي بالا إلى مفهوم (العدل).

وأخيرًا وفي معرض اختبارنا لفروض الليبرالية العربية على محك الإطار المرجعي الغربي نصل إلى العلاقة بين الليبرالية والبرلمانية (أو التمثيل النيابي). إذ يتصور الليبراليون العرب أن الديمقراطية تتطابق مع تكوين المجالس النيابية، أو مع النزعة التمثيلية، ولكن الحقيقة أنه لا يوجد علاقة تلازم حتمي بين العنصرين، إذ لم ينشأ النظام النيابي ليحل مشكلة حكم الشعب

---

(١) Kart Deutsch, Op. Cit, pp 283 - 267.

see: peter Steinfels, the New Conservatives, The men who are changing America politics, Simon and Schuster, New York, 1979.

بالشعب، وإنما ليحقق كفاءة أو فاعلية السلطة من خلال توزيع الأعباء وإيجاد طريقة مقبولة لاختيار أعضاء الهيئة التشريعية، أما حكم الشعب لنفسه بنفسه، وفقًا لمنطق الديمقراطية وبالتطابق مع مبدأ «سيادة الشعب» منذ حاول جان جاك روسو بلورته، فإنه قد يتم بآليات أخرى ليس فى مقدمتها التمثيل النيابى بالضرورة: مثل الاستفتاء الشعبى.

وتدلنا التجربة السياسية الغربية على أن المجالس النيابية قد فقدت أهميتها فى التشريع والحكم مرتين: المرة الأولى لأنها نصبت نفسها (مفوضة) عن الشعب أو (موكلة) عن الأمة، حيث لا تنفع وكالة أو تفويض، وحيث قد يمارس طغيان الممثلين واستبداد النواب، وعدم تعبيرهم فى الحقيقة عن إرادة الشعب بل وعدم إمكانية تحقيق ذلك من حيث المبدأ إذ لا يصح انتخاب (قلة) من الأفراد لتمارس السلطة النيابية عن الشعب فى مجموعه، والذى هو أكبر حتى من هيئة الناخبين أنفسهم. والمرة الثانية لأن النظام السياسى والاجتماعى فى الدول الغربية قد أنتج آليات طغت على سلطة الممثلين النيابيين، وأبرزها الآلية الحزبية، إذ غدت الأحزاب تسيطر على البرلمان، ومن خلاله على الحياة السياسية بأكملها، وأصبح رئيس الحزب، رئيس الهيئة التنفيذية، هو المسير الحقيقى لدفة التشريع والمهيمن على إدارة السلطة التشريعية وخاصة فى حالة امتلاكه لأغلبية فى المجلس النيابى سواء فى ظل النظام البرلمانى (بريطانيا) أوالرئاسى (فرنسا، الولايات المتحدة)[1].

والآن هل وجدت الليبرالية كنظام سياسى، بل وكمذهب متكامل، فى العالم الغربى؟

لقد رأينا مما سبق باختصار أن المجتمع الأوروبى والأمريكى لم يمش فى أية مرحلة من مراحله، نظامًا يمكن أن تنطبق عليه صفة (الليبرالية) بالمعنى الصافى أو الحقيقى.

ففى فترة الانتقال من الإقطاع إلى الرأسمالية وجدت (الدولة الاستبدادية)، وفى فترة الثورات البرجوازية (فى فرنسا ،بريطانيا، ألمانيا) اختلطت الحركة البرجوازية الثورية بمصالح البورجوازية الصغيرة وجهاز الدولة.. إلخ، بحيث لم تتمكن من النشاط السياسى المستقل لإقامة ليبرالية مفترضة. وبعد أن استنفذت الثورة البرجوازية أغراضها وقوة دفعها تحولت إلى تأكيد الأمر الواقع بالتحول من المنافسة إلى الاحتكارات، بل والتحول من الليبرالية إلى الإمبريالية (التوسع الاستعمارى)...

---

(١) انظر بصفة خاصة: عصمت سيف الدولة، النظام النيابى ومشكلة الديمقراطية، دار القاهرة للثقافة العربية، ١٩٧٦.

وانظر: Jen - Jacque Rouseau, Du contrat social, S.N.E.D. Alger. 1980.

وحينما تفاقمت الأزمات تحولت الديمقراطية الشكلية للرأسماليين إلى فاشستية (ألمانيا - إيطاليا ...) فى فترة من الفترات (بين الحربين) ثم استعانت بالليبرالية المعدلة بتدخل الدولة بعد الحرب، وسرعان ما ألقت بالليبرالية المعتدلة والعدل وتدخل الدولة جانبًا ونحت أخيرًا نحو المحافظة على يد الليبراليين الجدد، وسياسات القوة، وفى جميع الأحوال نشطت آليات جديدة أفرغت التمثيلية النيابية من مضمونها المزعوم، وخاصة من خلال الأحزاب (وجماعات المصالح وقوى الضغط).

وإذن فلم توجد ليبرالية غربية على صعيد النظم. فهل قامت ليبرالية متكاملة على صعيد الفكر، أى هل وجد مذهب ليبرالى متكامل، فلسفيًا وسياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا؟

لا نستطيع أيضًا أن نجيب على السؤال بالإثبات، فقد وجدت أعمال فكرية برز فيها هذا الجانب أو ذاك من الفكر التحررى ولكن لم تتم صياغة نسق فكرى متكامل، يستطيع أن يشير إليه الليبراليون العرب وينهلون منه ويقولون: هذه هى الليبرالية. ولنا على ضوء ذلك أن نتساءل:

أين هى الليبرالية حقًا؟

أو هل وجدت الليبرالية أصلا؟

ولكن فلنفحص الافتراضات الليبرالية على محك الإطار المرجعى العربى.

نبذة موجزة:

الليبرالية فى مسار التطور التاريخى للوطن العربى:

لن نستطيع فى هذا المقام أن نقدم تحليلا للتجارب السياسية العربية بما فى ذلك التجارب التى تزعم استنادها إلى الليبرالية، كما لا نستطيع أن نقدم عرضًا وافيًا للفكر السياسى العربى (الليبرالى) وإنما حسبنا أن نكتفى برؤوس أقلام سريعة، بالتركيز على التجربة المصرية، ومن خلال عدة حقائق رئيسية.

لقد أثر الغرب فى الفكر السياسى العربى، وفى التجربة السياسية العربية، وخاصة منذ الحملة الفرنسية على مصر والشام، وقدم رفاعة رافع الطهطاوى (١٨٠١ - ١٨٧٣) ثم على مبارك (١٨٢٣ - ١٨٩٣) أمثلة على ما يمكن أن تكون قد تركته أوروبا على عقول بعض العرب المستنيرين (فكرة التقدم، قيم الحداثة، مفهوم القانون، سيادة الشعب، المجالس التمثيلية... إلخ).

كما قد أثرت عملية الاحتكاك بأوروبا من وجهة ثانية: هى إبراز الطابع السلبى للاستبداد (عبدالرحمن الكواكبى) والطابع السلبى للاستعمار والقهر الأجنبى على قاعدة من الإسلام (جمال الدين الأفغانى).

أما من الناحية العملية فقد كانت التجربة النيابية وخاصة فى عهد الخديوى إسماعيل دليلا على التأثر بالديمقراطية الشكلية الغربية...

ومع وقوع الاحتلال البريطانى لمصر، وتكثف المجهود الاستعمارى لإدماج مصر فى النظام الدولى الأوروبى، برزت كوكبة من المثقفين المستنيرين يدعون إلى استقلال البلاد من جهة أولى وإلى تقليد الأوروبيين فكريًا وسياسيًا من جهة ثانية.

ومن حول «أحمد لطفى السيد» تحلقت هذه الكوكبة فى حزب الأمة، ثم تنامت فى حزب الأحرار الدستوريين فكريًا وعمليًا، ووجدت أصداء فى حزب الوفد سياسيًا وتلقت أفكارها تطبيقًا عمليًا أوليًا من خلال الاستقلال الشكلى لمصر والتجربة النيابية المتقطعة التى قادها الوفد ابتداء من زعامة سعد زغلول...

وفيما يلى نقيم باختصار الليبرالية كتيار فكرى ثم كمشروع نظام سياسى:

أما من الناحية الفكرية فإن الليبرالية لم تمثل نسقًا مذهبيًا متكاملا، وإنما نشأت على أيدى مجموعة من المثقفين والمفكرين يركز كل منهم على جانب معين من «الحرية» وقد يتناقض مع ما يدعو إليه فى جانب أو جوانب أخرى. وهكذا ركز أحمد لطفى السيد مثلا على الدعوة الإقليمية «مصر للمصريين» ودعا طه حسين إلى حرية التفكير والبحث العلمى ولكنه مارس السياسة ردحًا طويلاً من خلال حزب الأقلية «الأحرار الدستوريين».

وركز الشيخ على عبد الرازق على الطابع غير السلطوى للدين الإسلامى فى كتابه (الإسلام وأصول الحكم) ولكن شأنه شأن أخيه الشيخ على عبدالرازق (مؤسس علم أصول الفقه) والدكتور محمد حسين هيكل مترجم جان جاك روسو ثم صاحب «الإسلاميات» فإنهم كانوا جميعًا يمارسون السياسة من خلال حزب الأقلية المعادى للأغلبية أو الوفد، وأما سلامه موسى فكان اشتراكيًا تطوريًا ولكن علمانيته المفرطة (مثل بعض المفكرين المسيحيين المستنيرين كأنطوان فرح ويعقوب صروف وشبلى شميل) عاقت إمكانيات استنبات فكر ليبرالى متوازن، ودعا قاسم أمين إلى تحرير المرأة، ولكنه رغم صداقته لسعد زغلول لم يملك رؤية سياسية متكاملةإلى حد بعيد.

وهكذا لم يتكون تيار ليبرالى متجانس التفكير، موحد المذهب، عميق الارتباط بالبيئة الوطنية والقومية. وجاء الكفاح الوطنى فى مواجهة الاستعمار ليبرز الطابع الرأسمالى للديمقراطية الشكلية الغربية، ثم جاء تصاعد المد الفكرى الإسلامى كبديل أكثر تكاملا (سواء فى الصورة السلفية أو التوفيقية) ليهيمن على فكر الليبراليين أنفسهم فأصبحوا أكثر ميلا فى

النهاية إلى فكرة الوطنية أو الإسلام أو العروبة أخيرًا[1].

وهكذا يمكن أن نتبين إخفاق الليبرالية على صعيد الفكر.

أما على صعيد التجربة السياسية فقد أسفر تقليد الليبرالية الغربية فى الشق النيابى الحزبى عن خبرة سياسية لها جوانبها الإيجابية المتمثلة فى إبراز الكيان الشعبى المعادى للاحتلال، والساعى إلى إقامة سلطة وطنية. ولكن كان لها جانبها السلبى المتمثل فى الوقوع فى فخ الديمقراطية الشكلية، التمثيلية النيابية الحزبية، والركون من ثم إلى لعبة التوازن بين القصر والاحتلال والوفد، وهى اللعبة التى وصلت إلى منتهاها فى مطلع الخمسينيات فتأكدت الضرورة الموضوعية للتغيير الجذرى للمسرح السياسى وهو ما تم فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢.

وقد أدى فشل المشروع الليبرالى (ولم يكن مقدرًا له إلا الفشل نظرًا لأنه تأسس على «وهم» كما أشرنا) إلى بروز رد فعل معاكس لليبرالية على يد ثورة يوليو، فكان الفعل السلبى ورد الفعل المعاكس كلاهما غير معبرين بدقة عن احتياجات التطور الاجتماعى والسياسى الحقيقى للبلاد.

ولكن لماذا فشلت الليبرالية على صعيد النظام السياسى تحديدًا؟

إن هذا يرتبط بفشل مشروع التحديث على النسق الغربى فى مصر خصوصًا وفى الوطن العربى عمومًا. ولبيان ذلك نذكر أن المشروع التحديثى الأوروبى وهو النسخة الأصلية التى احتذاها مفكرو النخبة فى مصر والبلدان العربية الأخرى كان قد استند فى نشوئه وتبلوره على طبقة اجتماعية متينة البنيان استطاعت اقتلاع النفوذ الاقتصادى والسياسى للإقطاع التقليدى والكنيسة والملوك، هذا بينما أن الطبقة المتوسطة (والبرجوازية الصغيرة منها) والشريحة البرجوازية الصناعية العليا لم يكن فى إمكانيتهما حمل أعباء مشروع النهضة نظرًا لأن تكوينهما الهش فى بلد خاضع للاستعمار لم يسمح لهما بالتطور على النسق الأوروبى.

وباختصار، إن القوى الاجتماعية الفاعلة لم تكن قادرة على إنجاز التطور الاقتصادى فى استقلالية عن المركز الأوروبى المهيمن، ولا هى قادرة على أن تحكم من خلال البرلمان، كما لا تملك الدينامية الكفيلة بتفجير الحاجات الاجتماعية إلى حرية العقل والتجديد الاجتماعى الشامل.

---

(١) انظر: محمد جابر الأنصارى، تحولات الفكر والسياسة فى الشرق العربى ١٩٣٠ - ١٩٧٠ سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٠، ص ص ٧٩ - ١٠٧.

وفى عبارة موجزة: إن مصر ليست أوروبا، بل ولا يمكن إحالتها إلى قطعة من أوروبا. ولهذا أصبح المشروع التحديثى بمثابة جسم غريب ومزروع بالقسر فى الكيان الاجتماعى والثقافى المصرى. وإذا أضفنا إلى ذلك، تفسخ النموذج الغربى نفسه، بتحول البرجوازيات الأوروبية من طبقات ثائرة إلى طبقات معادية للتطور (من خلال التفاوت الطبقى النسبى فى الداخل والتوسع الاستعمارى فى الخارج) فإنه يمكن القول إن الليبرالية الأوروبية باتت سلعة «بائرة» فى بلادها ويجرى تسويقها خارجها فى بيئة لم تتهيأ بها شروط نجاحها قط[1].

وهكذا، ومن واقع الإطار المرجعى العربى، فكرًا وعملا، لم توجد الليبرالية وإن وجد «الوهم الليبرالى».

ولكن الليبرالية على النسق الغربى ليست هى الديمقراطية، ولذلك فإننا نرى عدم اللهاث وراء وهم الليبرالية الغربية المزعومة، وإنما يجب السعى والكفاح من أجل الديمقراطية الحقيقية بمعنى تأكيد إرادة وسيادة المجتمع المنتج، من خلال بناء وتنشيط المؤسسات الشعبية الحقيقية القادرة على التعبير عن الجذور الحية فى المجتمع دون وكالة مزعومة سعيًا إلى التشكيل المباشر لسلطة الشعب.

---

(١) انظر: فيما سبق: مثلا: محمد عبد الشفيع عيسى، طه حسين ومشروع التحديث، المأزق... والمخرج، فى: الأهرام، ١٩٨٧/١١/١٣، ص ١٢.